

دراسة تحليلية لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020

An analytical study of the ease of doing business indicator in Algeria during period 2016-2020

آسيا بعضي¹

¹ جامعة الوادي (الجزائر)، مخبر ادارة اعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/30

تاريخ الاستلام: 2022/07/29

ملخص:

تهدف هذه الورقة الى دراسة مدى سهولة ممارسة الاعمال في الجزائر، من خلال دراسة تحليلية لتطور مؤشر سهولة ممارسة الاعمال في الجزائر والمؤشرات الفرعية في الفترة الممتدة من 2016-2020. بالاعتماد على التقارير الصادرة من مجموعة البنك الدولي . توصلت الدراسة الى ان الجزائر بقيت في المراكز المتخلفة في مؤشر ممارسة الأعمال، وذلك لتخلفها في اغلب المؤشرات الفرعية للمؤشر، وعدم كفاية الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في تحسين وضعية ممارسة الاعمال .

الكلمات المفتاحية: مؤشر سهولة ممارسة الاعمال؛ الجزائر

تصنيف JEL: F14 ؛ F18

Abstract:

This paper aims to study the ease of doing business in Algeria, through an analytical study of the evolution of the ease of doing business index in Algeria and its sub-indicators in the period from 2016-2020, based on reports issued by the World Bank Group.

The study concluded that Algeria remained in the backward positions in the Doing Business Index, due to its backwardness in most of the sub-indicators specified for the index, and the insufficiency of the reforms undertaken by Algeria in improving the status of doing business.

Keywords: Ease of doing business index; Algeria

Jel Classification Codes: F14; F18

1. مقدمة

تعتبر بيئة الأعمال عامل مهم ومؤثر في تحفيز وجذب الاستثمار للعمل في بلد ما، فبيئة الأعمال بمثابة الحاضنة التي يمكن ان تساعد أو تعرقل النمو والتطور، لذلك أصبحت الدول تتنافس على خلق بيئة عمل جذابة للمستثمرين، من خلال القواعد والإجراءات والقوانين التي تضعها الحكومات لتنظيم العمل بها، التي ترافق المؤسسة خلال دورة حياتها من البداية الى النهاية، وهذه الاجراءات التي تختلف من بلد الى اخر، هو ما يجعلها تتميز وتختلف عن بعضها البعض في جاذبية العمل بالنسبة للمستثمرين . قد عمل البنك الدولي على اصدار تقارير سنوية منذ 2004، لتقييم بيئة الأعمال في الدول المختلفة، وترتيبها بحسب درجة سهولة ممارسة الأعمال، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، كبدء النشاط، الحصول على تراخيص البناء، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود ... كما يبين التقرير أيضا نتيجة الجهود المبذولة من قبل هذه الدول في اصلاح وتحسين بيئة الأعمال .

تسعى الجزائر كغيرها من الدول لخلق بيئة الأعمال ملائمة وجذابة، لجذب الاستثمار عموما والاستثمار الاجنبي خصوصا، قامت الجزائر من اجل ذلك بإجراء و ادخال مجموعة من الاصلاحات مست بعض الاجراءات، وعليه نطرح الاشكال التالي : ما مدى سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 ؟

الاسئلة الفرعية : للإجابة على الاشكالية السابقة سيتم تقسيمها الى الاسئلة الفرعية التالية :

- كيف يتم قياس مدى سهولة ممارسة الأعمال في بلد ما؟
- ما هي وضعية ممارسة الأعمال في الجزائر خلال فترة 2016-2020 ؟
- هل تمكنت الجزائر من تحسين بيئة الأعمال خلال الفترة 2016-2020؟

الفرضيات : للإجابة على الاسئلة السابقة نتبنى الفرضيات التالية :

- يتم قياس مدى سهولة ممارسة الأعمال في بلد ما من خلال مؤشر سهولة ممارسة الأعمال والمؤشرات الفرعية .
 - بيئة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 غير مشجعة لنشاط .
 - التحسينات التي قامت الجزائر بإدخالها غير كافية لتحسين بيئة الأعمال .
- أهداف البحث : يهدف البحث الى التعرف على بيئة الأعمال و مدى سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر، والى مدى نجاعة الاصلاحات التي قامت بها في تحسين بيئة الأعمال خلال الفترة الممتدة من 2016-2020 .

2. الجانب النظري :

سيتم التطرق في هذا الجانب الى مفهوم بيئة الأعمال، ماهية التقرير ممارسة الأعمال، مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، والمؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال

1.2. تعريف بيئة الأعمال:

تعرف على أنها " مجموع كل القوى والعوامل والمؤسسات التي تكون خارجة عن سيطرة منظمة الأعمال والخارجة عن ارادتها، لكنها تمارس تأثيرا كبيرا على أدائها ونموها ". يعرفها Keith Davis بأنها ' مجموعة من الظروف والأحداث التأثيرات التي تحيط بمنظمة الأعمال تؤثر على بقائها استمراريته ". ووفق Bayord O.Wheeler يشير الى بيئة الأعمال على أنها "اجمالي كل المتغيرات الخارجية لمنظمات الأعمال التي تؤثر على تنظيمها وتشغيلها ". حسب تعريف Arthur M.Weimer يرى أن بيئة الأعمال تشير الى مجموعة الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية التنظيمية التي تمارس فيها منظمة الأعمال نشاطها . (بوريش و لميني، 2022، ص 415-416)

2.2. ماهية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

يصدر مؤشر سهولة ممارسة الأعمال عن سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، والذي يهدف الى توفير اساس موضوعي لفهم البيئة الاجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف انحاء العالم، وذلك عبر قياس اثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية الشاملة للمقارنة بين اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان عبر الزمن . يتيح التقرير مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وتأثيرها على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدى دورة حياتها وإنفاذها في 190 بلدا، ويشجع التقرير على المنافسة نحو زيادة كفاءة الإجراءات الحكومية، وبتح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح، يشكل مصدرا للمستثمرين والمسؤولين والاكاديمين وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل بلد . (كرامة و رايس، 2018، ص 215)

تعريف التقرير : هو تقرير يتبع التغيرات في الانظمة المطبقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في اكبر مدينة تجارية في كل اقتصاد، وذلك في عشر مجالات خلال دورة حياة الشركة هي : بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، تسوية حالات العسر المالي، يقيس التقرير مدى سلامة الاجراءات التنظيمية للأعمال وكفاءتها، ومدى وجود مؤسسات قوية تضع قواعد شفافة قابلة للتنفيذ، ويتم قياس هذين العنصرين عبر (سلامي و قريشي، 2014، ص 98) :

- مؤشرات تتعلق بقوة المؤسسات القانونية ذات الصلة بتنظيم مؤسسات الأعمال : من حيث مدى قوة الاطار القانوني والتنظيمي للحصول على الائتمان، حماية المستثمرين تنفيذ العقود وتسوية حالات العسر المالي .
- مؤشرات تتعلق بمدى تعقد الاجراءات التنظيمية تكلفتها : وفعاليتها لبدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود .

3.2. مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

تم انشاء مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من قبل الاقتصادي Simeon Djankov لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي . من وجهة نظر الاشخاص العاديين، فان مؤشر سهولة أنشطة الأعمال هو مقياس لمدى سهولة اجراء الأعمال في بلد ما . تعرف صحيفة The Economic Times المؤشر بأنه ' رقم اجمالي يتضمن معايير مختلفة تحدد سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في بلد ما ' . تم نشر المؤشر من قبل مجموعة البنك الدولي في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بما يستخدم لتصنيف 190 دولة . ينتقل بلد ما لأعلى او الأسفل في الترتيب اعتمادا على الكيفية التي تجعل الهيئة التنظيمية الامر سهلا أو بالأحرى أكثر ملائمة لبدء تشغيل شركة محلية .

يستخدم المؤشر لمقارنة الاقتصاديات مع بعضها البعض عن طريق قياسها فيما يتعلق بأفضل الممارسات التنظيمية، اظهار المسافة المطلقة لأفضل اداء تنظيمي في كل مؤشر من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال . من خلال مقارنة ترتيب الاقتصاد على مر السنين، يمكن للمؤشر اضهار مدى تحسن البيئة التنظيمية لبلد ما أو غير ذلك بمرور الوقت . (عبد الله دوكارة و مخطاري، 2021، ص 233)

4.2. مؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

لتقييم مناخ الأعمال من الضروري الجمع بين عدد من المؤشرات. وفقاً للتقييم الذي أجراه البنك الدولي ، هناك عشرة من هذه المؤشرات (المعايير) تتمثل في :

-بدء عمل تجاري Business Activity Started : بدء عمل تجاري هو عملية تحدث في بيئة معينة ، وهي تتكون من جميع عوامل الإنتاج المختلفة اللازمة لإنتاج السلع أو الخدمات التي تولد توزيع الدخل من خلال بيعها. يُقَيِّم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ، باعتباره معياراً للتقييم ، من خلال إنشاء شركة ما درجة السهولة التي يوفرها اقتصاد معين للمستثمرين لإنشاء أعمالهم الخاصة من خلال قياس عدد المراحل والمدة والتكاليف وأيضاً الحد الأدنى لرأس المال اللازم لشركة حتى تتمكن من بدء نشاطها بشكل قانوني. (MERAIMI, CHERFAOUI, & BEKKOUCHE, 2020, p. 34)

-الحصول على تصاريح البناء Issuing Building Permits : يسرد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات التي يجب أن تحصل عليها الشركة. تشمل هذه الإجراءات الحصول على جميع المستندات المطلوبة لهذا المشروع المحدد وتقديمها إلى السلطات المختصة (على سبيل المثال ، المخططات المعمارية للمباني ومخططات الموقع) ؛ الحصول على جميع التصاريح والتراخيص والشهادات المطلوبة ؛ تعيين مشرفين ومهندسين ومفتشين خارجيين إذا لزم الأمر ، مع مراعاة جميع التزامات الإخطار والتفتيش (إذا لم يتم تنفيذ عمليات التفتيش من قبل مفتش خارجي خاص). يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضاً الإجراءات المتبعة للربط بشبكات المياه والصرف الصحي. (MERAIMI, CHERFAOUI, & BEKKOUCHE, 2020, p. 35)

-الحصول على الكهرباء Get Electricity : يسرد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات التي يجب على الشركة إكمالها للحصول على توصيل كهربائي دائم بالإضافة إلى توريد مستودع معياري. وتشمل هذه الإجراءات الطلبات المقدمة لشركات الكهرباء والعقود المبرمة معها وجميع عمليات التفتيش والتصاريح المطلوب طلبها من شركات الكهرباء. (MERAIMI, CHERFAOUI, & BEKKOUCHE, 2020, p. 35)

-تسجيل الملكية Register Ownership : يتتبع تقرير ممارسة الأعمال سلسلة الإجراءات الكاملة التي يتعين على الشركة (المشتري) تنفيذها لشراء عقار من شركة أخرى (البائع) ، ونقل الملكية إلى ذلك العقار نيابة عن المشتري، حتى يتمكن الأخير من استخدام الممتلكات المذكورة لغرض توسيع أعماله ، كضمان للحصول على قروض جديدة ، أو إذا لزم الأمر نقل الملكية إلى شركة أخرى. (MERAIMI, CHERFAOUI, & BEKKOUCHE, 2020, p. 35)

-الحصول على القروض (الائتمان) Get Credit : الحصول على قرض للمستثمر يعني الحصول على المساعدة المالية اللازمة لبدء نشاطه أو توسيعه. يتم منح هذا القرض من قبل المؤسسات المصرفية. وفقًا لهذا المعيار ، يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتقييم مستوى الأمان أو الحماية القانونية التي يوفرها الاقتصاد للمقرضين وكذلك للمقرضين في سياق المعاملات المضمونة من خلال سلسلة من المؤشرات. كما يقوم بتقييم مشاركة المعلومات الائتمانية من خلال مؤشر آخر. تدرس المجموعة الأولى من المؤشرات وجود تدابير تسهل الإقراض في القوانين المعمول بها فيما يتعلق بالضمانات الإضافية والإفلاس. تقيس السلسلة الثانية تغطية ونطاق وإمكانية الوصول إلى المعلومات الائتمانية المتاحة من قبل وكالات إعداد التقارير الائتمانية ، مثل مكاتب الائتمان أو سجلات الائتمان. (MERAIMI, CHERFAOUI, & BEKKOUCHE, 2020, p. 35)

-حماية المستثمرين الأقلية Protect Minority Investors : يقيم هذا المؤشر شفافية المعاملات ومسؤولية المدير وقوة المساهمين ووسائل الحماية المختلفة المقدمة للمساهمين. يقيم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مستوى حماية صغار المستثمرين في حالة تضارب المصالح من خلال مجموعة من المؤشرات وحقوق المساهمين في حوكمة الشركات. (MERAIMI, CHERFAOUI, & BEKKOUCHE, 2020, p. 35)

-دفع الضرائب Pay Taxes : يحدد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الضرائب والجبايات والاشتراكات الإلزامية التي يجب أن يدفعها متوسط الأعمال أو التي يتم اقتطاعها منها كل عام ، ويقيم الإجراءات الإدارية اللازمة لدفعها. (MERAIMI, CHERFAOUI, & BEKKOUCHE, 2020, p. 36)

-التجارة عبر الحدود Trade Across Borders : يقيس هذا الموضوع الوقت وتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجستية الخاصة بتصدير واستيراد السلع والبضائع المرتبطين بثلاثة إجراءات وهي الامتثال لشروط ومتطلبات المستندات . الامتثال لقوانين الحدود والنقل الداخلي . (بوريش و لميني، 2022، ص 419)

-انفاذ العقود Imposing Contracts : يقيس مؤشر انفاذ العقود الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري من خلال محكمة ابتدائية محلية ومؤشر جودة العمليات القضائية وتقييم ما اذا كان كل اقتصاد قد اعتمد سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز الجودة الكفاءة في نظام المحاكم . (بوريش و لميني، 2022، ص 419)

-تسوية الإعسار Solve The bankruptcy problem : يعبر الإعسار عن الموقف الذي تجد فيه الشركة نفسها ، بسبب عدم كفاية الأصول ، غير قادرة على الوفاء بديونها التي يمكن أن تؤدي إلى الإفلاس. فيما يتعلق بهذا المؤشر ، فهو يهتم بالوقت والتكاليف والإجراءات. ويهتم أيضًا بمتانة الإطار القانوني للإعسار من أجل تقييم صلابته وسلامة الإطار القانوني المطبق على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم . (MERAIMI, CHERFAOUI, & BEKKOUCHE, 2020, p. 36)

3. الجانب التطبيقي : تحليل وضعية ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020

سيتم تحليل وضعية الجزائر من خلال تحليل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وتحليل مختلف المؤشرات الفرعية خلال الفترة 2016-2020 . انطلاقاً من التقارير الصادرة من البنك الدولي :

1.3 تحليل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020:

جدول رقم 1 مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2016-2020

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	163	156	166	157	157
المؤشر (100-0)	45.72	47.76	46.71	49.65	48.6

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020. (World Bank Group, 2016-2020)

من خلال الجدول رقم 1 في الفترة 2016-2020 تراوح ترتيب الجزائر بين 156 و 166 من اصل 190 دولة ، كان احسنها في 2017 حيث حصلت على الرتبة 156 والاسوء في 2018 على الرتبة 166 لتستقر في الرتبة 157 في 2019 و 2020 وهذا يدل على ان الجزائر بحسب هذا الترتيب مصنفة ضمن الدول التي تمتاز بصعوبة في ممارسة الاعمال خلال فترة الدراسة . أما قيمة الاداء للمؤشر الذي يقيم من (0-100) فقد عرف التذبذب حيث حصلت الجزائر على 45.72 في عام 2016 هو اقل اداء خلال الفترة، في حين حصلت على افضل اداء 49.65 في عام 2018 وهو مؤشر دون الوسط حيث يبعد افضل اداء للجزائر بـ 41.35 عن افضل اداء (100) . يعود نتيجة هذا الترتيب و الاداء الى مجموع ترتيب الجزائر وادائها في المؤشرات الفرعية .

2.3 تحليل المؤشرات الفرعية المحددة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة 2016-2020:

سيتم تحليل المؤشرات الفرعية، لكن قبل ذلك سنتطرق الى مجموعة الاصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة التي تتمثل

في : (World Bank Group, 2020, p. 66)

اصلاحات 2019 : تتمثل في :

- الحصول على الكهرباء : سهلت الجزائر عملية الحصول على توصيل الكهرباء من خلال تبسيط العمليات الإدارية الداخلية ومن خلال منح تراخيص جديدة للبائعين الذين يبيعون محطات فرعية مبنية مسبقاً.
- التجارة عبر الحدود : سهلت الجزائر الاستيراد من خلال تنفيذ عمليات تفتيش مشتركة بين أجهزة المراقبة.

اصلاحات 2017 : تتمثل في :

- بدء عمل تجاري : جعلت الجزائر بدء عمل تجاري أسهل من خلال إلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتأسيس الأعمال.
- التعامل مع تصاريح البناء : جعلت الجزائر التعامل مع تصاريح البناء أسرع من خلال تقليص وقت الحصول على رخصة البناء.
- الحصول على الكهرباء : جعلت الجزائر الحصول على الكهرباء أكثر شفافية من خلال نشر تعريف الكهرباء على المواقع الإلكترونية للمرفق وهيئة تنظيم الطاقة.

- دفع الضرائب : جعلت الجزائر دفع الضرائب أقل تكلفة من خلال خفض معدل الضريبة على الأنشطة المهنية. كما أدى إدخال أنظمة محاسبية متقدمة إلى تسهيل دفع الضرائب.

اصلاحات 2016 :

- بدء عمل تجاري : جعلت الجزائر بدء عمل تجاري أسهل من خلال إلغاء شرط الحصول على السجلات الجنائية (السوابق العدلية) للمديرين.
- التعامل مع تصاريح البناء : سهلت الجزائر التعامل مع تصاريح البناء من خلال إلغاء الشرط القانوني لتقديم نسخة مصدقة من سند ملكية عند التقدم بطلب للحصول على رخصة بناء.

-مؤشر بدء النشاط : يهتم هذا المؤشر بالإجراءات المطلوبة لبدء نشاط (التراخيص المطلوبة) يتكون من اربع مؤشرات : العدد، الوقت، التكلفة، والحد الأدنى المطلوب من رأس المال .

جدول 2 : مؤشر بدء النشاط في الجزائر خلال الفترة 2016-2020

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب (من 190 دولة)	145	142	145	150	152
المؤشر (100-0)	76.08	77.54	77.54	78.07	78.0
الاجراءات (عدد)	12	12	12	12	12
الوقت (الايام)	20	20	20	17.5	18
التكلفة (% من رأس المال)	10.9	11.1	11.1	11.8	11.3
الحد الأدنى المطلوب من رأس المال	23.6	0	0	0	0

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020. (World Bank Group, 2016-2020).

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ ان ترتيب الجزائر في المؤشر الفرعي سجلت رتب متأخرة في الترتيب العالمي حيث تقدمت في الرتبة من 145 في 2016 الى 142 في 2017 ثم عادت لتسجل تراجع مستمر في الرتبة من 145 في 2018 الى 152 في 2020 . اما بالنسبة لتقييم اداء المؤشر الذي يقيم (100-0) فقد حصلت الجزائر على اداء قدره 76.08 في 2016، قد عرف ارتفاع طفيف الى 77.54 في عامي 2017 و 2018، وصل الى 78 في 2019 و 2020 يعتبر افضل اداء حيث يفصلها عن الحد الاعلى للاداء 22 درجة .

بتتبع مكونات المؤشر الفرعي بدء النشاط نلاحظ ما يلي : بالنسبة لعدد الاجراءات المطلوبة لتسجيل شركة او مؤسسة في الجزائر تتطلب 12 اجراء قد ظل هذا العدد ثابت خلال الفترة 2016-2020 دون تغيير . اما بالنسبة للمدة المستغرقة و ف ضرورة لاستيفاء اجراءات الشركة قد شهدت انخفاض من 20 يوم في الفترة 2016-2018 الى 17.5 يوم في 2019 ثم 18 يوم في 2020 . اما تكلفة انجاز هذه الاجراءات والتي تمثل نسبة من رأس المال فقد عرفت ارتفاع مستمر من 10.9 في 2016 الى 11.8 في 2019 لتشهد انخفاض طفيف الى 11.3 في 2020 . اما الحد الأدنى المطلوب من رأس المال الذي يمثل نسبة من رأس المال الشركة فبعدما كان يمثل 23.6% في 2016 تم الغاء ابتداء من 2017 . مع ذلك لم يمكن الاجراء كافي لتحسن رتبة الجزائر في هذا المؤشر .

-مؤشر الحصول على ترخيص البناء في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 : يتضمن هذا المؤشر عدد الاجراءات والمدة والتكلفة اللازمة للحصول على الترخيص بالإضافة الى مؤشر مراقبة جودة البناء .

جدول رقم 3 مؤشر الحصول على ترخيص البناء في الجزائر خلال الفترة 2016-2020

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب (من 190 دولة)	122	77	146	129	127
المؤشر (0-100)	64.05	71.02	58.89	63.28	65.3
الاجراءات (عدد)	17	17	19	19	19
المدة (الايام)	204	130	146	136	131
التكلفة (%من البناء)	0.9	0.9	8.1	7.8	6.5
مراقبة جودة البناء (0-15)	9	10	10	12	12

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020. (World Bank Group, 2016-2020).

من خلال الجدول رقم 3 نلاحظ ان ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر الحصول على ترخيص البناء خلال الفترة 2016-2020 قد كان متذبذب حيث عرفت تحسن كبير من الرتبة 122 في 2016 الى 77 في 2017 لتتراجع كثيرا لتصل الى الرتبة 146 في عام 2018، لتتقدم بعد ذلك في 2019 و 2020 الى الرتبة 129، 127. بالنسبة لتقييم الاداء للمؤشر (0-100) فقد تحسنت الجزائر على 64.05 في 2016 الذي ارتفع الى 71.02 في 2017 يعتبر افضل اداء، ثم انخفض الى 58.89 في 2018 ليرتفع بعد ذلك بشكل مستمر ليصل الى 65.3 في 2020. والذي لا يزال بعيدا عن الحد الاعلى للاداء بـ 26.7 درجة.

ومن خلال تتبع مكونات المؤشر الفرعي الحصول على تراخيص البناء في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 نجد : بالنسبة لعدد الاجراءات المطلوبة للحصول على التراخيص البناء فقد شهد ارتفاع من 17 اجراء في عامي 2016 و 2017 الى 19 اجراء في الفترة 2018-2020. اما المدة المستغرقة في الحصول على ترخيص البناء فقد عرفت تذبذب حيث انخفضت من 204 يوم في 2016 الى 130 يوم في 2017 ثم ارتفعت الى 146 يوم في 2018 لتتخفص الى 136 يوم و 131 يوم في 2019، 2020 على التوالي. اما التكلفة اللازمة للحصول على التصاريح (بما فيها تراخيص البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه الصرف الصحي) التي تمثل نسبة من البناء فقد شهدت ارتفاع كبير من 0.9% في عامي 2016-2017 لتصل الى 8.1% عام 2018 ثم انخفضت بعد ذلك لتصل الى 6.5% من البناء في 2020. اما مؤشر مراقبة جودة البناء (0-15) فقد شهد تحسن مستمر خلال الفترة حيث ارتفع المؤشر من 9 في عام 2016 ووصل المؤشر الى 12 في 2019 و 2020. يعتبر مؤشر جيد.

-مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 : يهتم هذا المؤشر بعدد الاجراءات اللازمة للحصول على الكهرباء، المدة المستغرقة لذلك، التكلفة بالاضافة الى موثوقية التوريد وشفافية مؤشر التعريفات.

جدول رقم 4 مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر خلال 2016-2020

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	130	118	120	106	102
المؤشر	57.56	60.58	60.56	69.58	72.1
الاجراءات (عدد)	5	5	5	5	5
المدة (الايام)	180	180	180	93	84
التكلفة (%من الدخل)	12955	13304	13353	14783	967
موثوقية التوريد وشفافية مؤشر التعريفات (0-8)	4	5	5	5	5

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020. (World Bank Group, 2016-2020).

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ ان ترتيب الجزائر في مؤشر الحصول على الكهرباء قد شهد تذبذب حيث تقدمت من الرتبة 130 في 2016 الى 118 في 2017 ثم تراجعت الى 120 في 2018 لتتقدم الى الرتبة 102 في 2020 . اما بالنسبة لتقييم الاداء للمؤشر (0-100) فقد عرف ارتفاع مستمر خلال الفترة حيث حصلت الجزائر على 57.56 درجة في 2016 لترتفع وتصل الى 72.1 في 2020 حيث تبعد عن الحد الاعلى للأداء في هذا المؤشر 27.9 درجة .

من خلال تتبع مكونات المؤشر الفرعي الحصول على الكهرباء خلال الفترة 2016-2020 نجد ما يلي : بالنسبة للعدد الاجراءات المطلوبة بقيت ثابتة خلال الفترة في 5 اجراءات ولم تتغير . اما المدة اللازمة فقد عرفت تحسن كبير من 180 يوم خلال الفترة 2016-2018 لتصل الى 84 يوم في 2020 . اما التكلفة التي تمثل نسبة من الدخل فقد عرفت ارتفاع مستمر من 12955 في 2016 الى 14783 في 2019 ثم انخفضت بشكل كبير الى 967 في 2020 . اما مؤشر موثوقية التوريد وشفافية مؤشر التعريفات (0-8) فقد حصلت الجزائر على 4 درجات في 2016 لترتفع الى 5 درجات في الفترة 2017-2020 يعتبر مؤشر جيد .

مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 : حيث يهتم هذا المؤشر بعدد الاجراءات، المدة، التكلفة اللازمة لتسجيل، ومؤشر جودة ادارة الاراضي .

الجدول رقم 5 مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	163	162	163	165	165
المؤشر	43.83	43.83	43.83	44.26	44.3
الاجراءات (العدد)	10	10	10	10	10
المدة (الايام)	55	55	55	55	55
التكلفة (%) من الملكية)	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1
مؤشر جودة ادارة الاراضي (0-30)	7	7	7	7.5	7.5

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020. (World Bank Group, 2016-2020).

من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ ان الجزائر حصلت على مراتب متأخرة عالميا في هذا المؤشر حيث حصلت على الرتبة 162 في 2017 تعتبر افضل رتبة، ثم تراجعت الى الرتبة 163 في 2018 ثم 165 في 2019 و 2020 . اما بالنسبة لتقييم الاداء لهذا المؤشر (0-100) فقد حصلت الجزائر على 43.83 درجة في 2016-2018 ليشهد ارتفاع طفيف الى 44.26 في 2019 و 44.3 في 2020 يعتبر مؤشر دون الوسط حيث يبعد عن الحد الاعلى للأداء بـ 55.7 درجة .

من خلال تتبع مكونات المؤشر الفرعي تسجيل الملكية خلال الفترة 2016-2020 نلاحظ ان عدد الاجراءات المطلوبة هو 10 اجراءات، اما المدة المستغرقة فتتطلب 55 يوم، اما التكلفة التي تمثل نسبة من العقار فهي تمثل 7.1% وقد بقيت هذه المؤشرات الثلاث ثابتة خلال الفترة 2016-2020 . اما مؤشر جودة ادارة الاراضي الذي يتم تقييمه من (0-30) فقد حصلت الجزائر على 7 درجات في الفترة 2016-2020 تم ارتفاع الى 7.5 في 2019 و 2020 وهو مؤشر ضعيف .

- **مؤشر الحصول على الائتمان (القرض) في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 :** يهتم هذا المؤشر بمدى قدرة القوانين على توسيع القدرة على الحصول على الائتمان، مدى توافر المعلومات الائتمانية من المكاتب العامة والخاصة بما يسهل عملية الاقراض، عدد

الأفراد الشركات المسجلة في المكاتب العامة، وعدد الأفراد الشركات المسجلة في المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (التي تحوي معلومات عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة). (كرامة و رايس، 2018، ص 227)

الجدول رقم 6 مؤشر الحصول على القرض في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	174	175	177	178	181
المؤشر	10	10	10	10	10
قوة الحقوق القانونية (0-12)	2	2	2	2	2
مؤشر عمق المعلومة الائتمانية (0-8)	0	0	0	0	0
تغطية مكتب الائتمان (%) من البالغين	0	0	0	0	0
تغطية السجل الائتمان (%) من البالغين	1.9	3	2.9	3.2	3.6

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020. (World Bank Group, 2016-2020).

بالنسبة لمؤشر الحصول على القرض (الائتمان) سجلت الجزائر مراتب متأخرة عالميا خلال الفترة، حيث سجلت الرتبة 174 في 2016 لتتراجع بشكل مستمر الى الرتبة 181 في 2020. اما بالنسبة لتقييم اداء المؤشر (0-100) فقد حصلت الجزائر على 10 درجات فقط من 100 خلال هذه الفترة والتي بقيت ثابتة دون تغيير وهو مؤشر ضعيف جدا، يدل على مدى صعوبة الحصول على القرض او الائتمان في الجزائر وهو امر غير محفز للاستثمار في الجزائر.

وبمتابعة مكونات المؤشر الفرعي الحصول على الائتمان خلال الفترة 2016-2020 نجد : بالنسبة لمؤشر قوة الحقوق القانونية الذي يقيس درجة حماية المقرضين والمقرضين حيث تتراوح قيمة المؤشر (0-12) حصلت الجزائر على 2 درجة بقيت ثابتة خلال الفترة وهو مؤشر ضعيف يدل على ضعف القوانين في الجزائر بالنسبة للحصول على الائتمان (توسيع القدرة على الحصول على الائتمان). اما بالنسبة لمؤشر عمق المعلومة الائتمانية الذي يقيس القواعد التي تؤثر على نطاق ومدى توفر المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمكاتب العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية والذي يتراوح بين (0-8) فقد حصلت الجزائر على 0 درجة، خلال الفترة 2016-2020 وهذا يدل على مدى صعوبة توافر المعلومات الائتمانية خلال الفترة.

اما مؤشر تغطية مكتب الائتمان (%) من البالغين) يعني مؤشر تغطية المكاتب الخاصة للمعلومة الائتمانية الذي يعكس عدد الافراد والشركات المسجلة في المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد الديون غير المدفوعة تمثل في الجزائر خلال الفترة 0 % . في حين عرف مؤشر تغطية سجل الائتمان (%) من البالغين) ، والذي يعكس عدد الافراد والشركات المسجلة في المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة او الائتمان القائم (غير المسدد) شهد المؤشر تحسن خلال الفترة من 1.9% في 2016 ليصل الى 3.6% في 2020 ومع ذلك يبقى ضعيف .

- مؤشر حماية المستثمرين الاقلية في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 : يهتم المؤشر بمدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الاقلية ضد قيام المديرين اعضاء مجلس الادارة بإساءة استخدام الاصول لتحقيق مكاسب شخصية .

الجدول رقم 7 مؤشر حماية المستثمرين الاقلية خلال الفترة 2016-2020 :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	174	173	170	168	179
المؤشر	33.33	33.33	33.33	35	20
مؤشر مدى الافصاح (0-10)	-	4	4	4	4
مؤشر مدى مسؤولية اعضاء مجلس الادارة (0-10)		1	1	1	1
مؤشر سهولة دعاوي المساهمين (0-10)		5	5	5	5
مؤشر مدى حقوق المساهمين (0-6)		3	3	3	0
مؤشر الملكية والسيطرة (0-7)		5	4	4	0
مؤشر مدى شفافية الشركات (0-7)		2	3	4	0

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020. (World Bank Group, 2016-2020).

من خلال الجدول رقم 7 نجد ان الجزائر بالنسبة لمؤشر حماية الاقلية عرفت مراتب متأخرة، حيث تحسنت رتبة الجزائر من الرتبة 174 في 2016 الى الرتبة 168 في 2019 لتعود وتراجع الى الرتبة 179 في 2020 . اما بالنسبة لتقييم الاداء للمؤشر (0-100) فقد حصلت الجزائر على 33.33 درجة في الفترة 2016-2018 لتشهد تحسن طفيف في 2019 حيث حصلت على 35 درجة لتتراجع بشكل كبير الى 20 درجة في 2020 . يعتبر مؤشر اداء ضعيف .

من خلال تتبع مكونات المؤشر الفرعي حماية المستثمرين الاقلية في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 نجد : بالنسبة لمؤشر مدى الافصاح الذي يتم تقييمه من (0-10) حصلت الجزائر على 4 درجات خلال الفترة دون اي تغيير يعتبر مؤشر دون الوسط . اما مؤشر مسؤولية اعضاء مجلس الادارة الذي يقيم من (0-10) حصلت الجزائر على 1 درجة وهو مؤشر ضعيف جدا يعكس عدم قدرة المساهمين على تحميل الادارة مسؤولية الاضرار التي لحقتها الصفقة . اما مؤشر حقوق المساهمين الذي يقيم من (0-10) الذي يعكس مدى سهولة قيام المساهمين باقامة الدعاوي فقد حصلت الجزائر خلال 2017-2019 على 3 درجات لتتخفض الى 0 في عام 2020 . اما مؤشر الملكية السيطرة الذي يقيم من (0-7) فقد شهد تراجع مستمر حيث حصلت الجزائر على 5 درجات في 2016 لتتخفض الى 0 في عام 2020 . اما مؤشر الشفافية الشركات الذي يتم تقييمه من (0-7) عرف تحسن من 2 درجة في 2016 الى 4 درجات في 2019 ليتراجع بعد ذلك الى 0 في 2020 .

- مؤشر دفع الضرائب في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 : يهتم هذا المؤشر بعدد مرات التي يتردد فيها المستثمر الى الضرائب والمدة اللازمة لذلك، بالإضافة الى نسبة اجمالي الضرائب المدفوعة من الربح .

الجدول رقم 8 مؤشر دفع الضرائب في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	169	155	157	156	158
المؤشر	45.03	53.99	54.11	53.91	53.9
المدفوعات (عدد سنويا)	27	27	27	27	27
المدة (ساعات في السنة)	385	265	265	265	265
اجمالي معدل الضريبة (%) من الربح	72.7	65.6	65.6	66	66.1

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020. (World Bank Group, 2016-2020).

من خلال الجدول رقم 8 نلاحظ ان الجزائر في مؤشر دفع الضريبة خلال الفترة 2016-2020 : سجلت مراتب متأخرة عالميا، قد عرف المؤشر التذبذب خلال الفترة حيث حصلت الجزائر الرتبة 169 في 2016 لتتقدم الى الرتبة 155 في 2017 ثم عادت لتتراجع بشكل مستمر لتصل الى الرتبة 158 في 2020 . اما تقييم اداء المؤشر (0-100) حصلت الجزائر على 45.03 درجة في 2016 الذي ارتفع الى 54.11 في 2018 ثم عاد وانخفض المؤشر الى 53.9 درجة في 2019 و 2020 هو مؤشر متوسط يبعد عن الحد الاعلى للأداء ب 47.1 .

من متابعة مكونات المؤشر الفرعي دفع الضرائب خلال الفترة 2016-2020 نجد : بالنسبة لعدد مدفوعات سنويا في الجزائر هو 27 مرة خلال السنة اي يتردد المستثمر على السلطات المعنية لسداد الضرائب والاشتراكات الالزامية خلال السنة 27 مرة بقيت ثابتة خلال الفترة دون تغيير. اما المدة المستغرقة فقد عرفت انخفاض من 385 ساعة في 2016 الى 265 ساعة في الفترة من 2017-2020 . اما اجمالي معدل الضريبة (%) (من الريج) فقد انخفض من 72.7% في 2016 الى 65.6% في 2017-2018، لترتفع الى 66% و 66.1% في 2019، 2020 . تعتبر نسبة عالية .

- مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 : يقيس هذا المؤشر كل من مدة وتكلفة التصدير، مدة وتكلفة الاستيراد .

الجدول رقم 9 مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب (من 190 دولة)	176	178	181	173	172
المؤشر (100-0)	24.15	24.15	24.15	38.43	38.4
مدة التصدير :					
الامتثال الوثائق (ساعات)	149	149	149	149	149
الامتثال الحدود (ساعات)	118	118	118	80	80
تكلفة التصدير					
الامتثال الوثائق (US)	374	374	374	374	374
الامتثال الحدود (US)	593	593	593	593	593
مدة الاستيراد :					
الامتثال الوثائق (ساعات)	249	249	249	96	96
الامتثال الحدود (ساعات)	327	327	327	210	210
تكلفة الاستيراد :					
الامتثال الوثائق (US)	400	400	400	400	400
الامتثال الحدود (US)	466	466	466	409	409

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020. (World Bank Group, 2016-2020).

من خلال الجدول رقم 9 في مؤشر التجارة عبر الحدود حصلت الجزائر على رتبة متأخرة خلال الفترة 2016-2020 حيث حصلت على الرتبة 176 في 2016 لتتراجع الى الرتبة 181 في 2018 لتعود وتتقدم الى الرتبة 172 في 2020 .

من ملاحظة مكونات المؤشر الفرعي التجارة عبر الحدود في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 يتضح ما يلي : بالنسبة لمؤشر مدة التصدير : يتطلب امتثال الوثائق الى 149 ساعة حوالي 6 ايام خلال الفترة دون ان يحدث اي تغيير، اما امتثال الحدود فيتطلب 118 ساعة حوالي 5 ايام خلال الفترة 2016-2018 قد انخفضت الى 80 ساعة حوالي 3 ايام في 2019 و 2020 .

اما مؤشر تكلفة التصدير : بقيت ثابتة خلال الفترة ولم تعرف اي تغيير سواء بالنسبة لامتنال الوثائق التي تكلف 374 دولار، او لامتنال الحدود يكلف 593 دولار للشحنة .

مؤشر مدة الاستيراد : عرفت مدة الاستيراد انخفاضا حيث انخفضت مدة امتثال الوثائق من 249 ساعة حوالي 11 يوم في الفترة 2016-2018 الى 96 ساعة حوالي 4 ايام هو انخفاض مهم، في حين انخفضت مدة امتثال الحدود من 327 ساعة حوالي 14 يوم في 2016-2018 الى 210 ساعة حوالي 9 ايام في 2019 و 2020 .

مؤشر تكلفة الاستيراد : سجلت تكلفة الاستيراد انخفاضا حيث انخفضت تكلفة امتثال الحدود من 466 دولار للشحنة في الفترة 2016-2018 الى 409 دولار للشحنة في 2019 و 2020، في حين لم تتغير تكلفة امتثال الوثائق خلال الفترة حيث ظلت ثابتة وبمقدار 400 دولار للشحنة .

- مؤشر انفاذ العقود في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 : يقيس المؤشر مدى وجود نظام قضائي فعال وكفء للتعامل مع الشركات المتعثرة، مدى مرونة النصوص القانوني والإجراءات الادارية المنظمة لأنظمة القضائية وعملية الفصل او البث في القضايا التجارية (التكلفة تحصيل الديون، المدة اللازمة للتحصيل) (كرامة و رايس، 2018، ص 235)

الجدول رقم 10 مؤشر انفاذ العقود في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	106	102	103	112	113
المؤشر	55.49	55.49	55.49	54.78	54.8
المدة (الايام)	630	630	630	630	630
التكلفة (%) من المطلوب	19.9	19.9	19.5	21.8	21.8
مؤشر جودة الاجراءات القضائية (0-18)	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020. (World Bank Group, 2016-2020).

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ ان ترتيب الجزائر في مؤشر انفاذ العقود متوسط مقارنة بالمؤشرات السابقة، حيث حصلت الجزائر في هذا المؤشر على الرتبة 106 في 2016 لتتقدم الى الرتبة 102 في 2017 ثم تراجعت بعد ذلك لتصل الى الرتبة 112 في 2020 . اما تقييم الاداء للمؤشر من (0-100) فقد حصلت على 55.49 درجة في الفترة 2016-2020 سجل انخفاض طفيف الى 54.8 في 2020 هو مؤشر متوسط يبعد عن الحد الاعلى للأداء بـ 45.51 درجة .

بتتبع مكونات المؤشر الفرعي انفاذ العقود خلال الفترة 2016-2020 نجد : بالنسبة للمدة المستغرقة في انفاذ العقود اي المدة اللازمة للفصل في القضية اصدار حكم نهائي في العقد تستغرق 630 يوم وهي ثابتة خلال الفترة، في حين ان التكلفة (%) من المطلوب اللازمة لانجاز اجراءات تسجيل القضية بالمحكمة لتحصيل المستحقات التجارية فلقد بلغت 19.9% في 2016 و 2017 وانخفضت

الى 19.5% في 2018 ثم ارتفعت الى 21.8% في 2019 و 2020 . في حين ظل مؤشر جودة الاجراءات القضائية ثابت ولم يتغير خلال الفترة حيث حصلت على 5.5 من (18) وهو مؤشر ضعيف .

- مؤشر حل تسوية الاعسار في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 : يقيس المؤشر تسوية حالات الافلاس من حيث المدة، التكلفة، معدل استرداد الديون، نظام القضاء الذي يسهل عملية التصفية .

الجدول رقم 11 مؤشر تسوية الاعسار في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 :

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	73	74	71	76	81
المؤشر (1-100)	47.67	47.67	49.24	49.24	49.2
المدة (السنة)	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3
التكلفة (%) من العقار	7	7	7	7	7
معدل الاسترداد (سينتات بالدولار)	41.7	50.8	50.8	50.8	50.8
قوة مؤشر حل الاعسار (0-16)	6.5	6.5	7	7	7

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي للفترة 2016-2020. (World Bank Group, 2016-2020).

من خلال الجدول رقم 11 نلاحظ ان ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر تسوية الاعسار هو الافضل بين المؤشرات الاخرى، رغم انه شهد التذبذب خلال الفترة 2016-2020 حيث حصلت الجزائر الرتبة 73 في 2016 لتتقدم الى الرتبة 71 في 2018 لتعود وتراجع الى الرتبة 81 في 2020 . اما بالنسبة لتقييم الاداء للمؤشر (0-100) فقد حصلت الجزائر على 47.67 عامي 2016 و 2017 والذي عرف تحسن طفيف ووصل الى 49.24 درجة في 2018-2020 وهو مؤشر دون الوسط حيث انه يبعد عن الحد الاعلى للأداء بـ 50.76 درجة .

بتتبع مكونات المؤشر الفرعي تسوية الاعسار في الجزائر خلال الفترة 2016-2020 : نجد ان المدة اللازمة لتسوية وتصفية النشاط تقدر بـ 1.3 سنة قد بقيت ثابتة لم تتغير، اما التكلفة الاغلاق (%) من العقار) بقيت هي الاخرى ثابتة في 7% دون تغيير، اما معدل الاسترداد الدائنين لديونهم ومستحقاتهم القائمة اتجه الشركات المعلن افلاسها فقد ارتفع من 41.7 سنت لكل دولار في 2016 الى 50.8 سنت لكل دولار في الفترة 2017 و 2020، اما بالنسبة لقوة مؤشر حل الاعسار (0-16) فقد حصلت على 6.5 درجة في 2016 و 2017، وارتفع الى 7 درجات في 2018-2020 هو مؤشر ضعيف يدل على ضعف تشريعات الاعسار في تأهيل الشركات القابلة للتأهيل وتصفية الباقي.

4. الخلاصة:

- ظلت الجزائر في مراتب متخلفة عالميا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة 2016-2020 حسب التقارير الصادرة عن البنك الدولي، هذا نتيجة لي :
- حصولها على مراتب متأخرة في المؤشرات الفرعية التالية : بدء النشاط (142-152)، تسجيل الملكية (162-165)، الحصول على الائتمان (174-181)، حماية المستثمرين الاقلية (168-179)، دفع الضرائب (155-169)، التجارة عبر الحدود (172-181) .
 - حصولها على مراتب متوسطة في المؤشرات الفرعية التالية : الحصول على تراخيص البناء (77-122)، الحصول على الكهرباء (102-130)، انفاذ العقود (102-113) .
 - حصلت على افضل مرتبة لها في مؤشر تسوية الاعسار (71-81) .
- قامت الجزائر خلال الفترة 2016-2020 بعدة اصلاحات مست كل من : مؤشر بدء النشاط، مؤشر الحصول على ترخيص البناء، مؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر دفع الضريبة، التجارة عبر الحدود الا انها لم تكن كافية لتحسين مؤشر ممارسة الأعمال وبالتالي تحسين بيئة الأعمال في الجزائر عموما .
- لتحسين وضعية بيئة الأعمال في الجزائر عليها القيام بادخال اصلاحات اكبر خاصة على مستوى الاجراءات (عدد)، وذلك بالاعتماد بشكل تام على رقمه الاجراءات الذي من شأنه ان يخفض في العدد والمدة والتكلفة . توفير المعلومات والشفافية، ضرورة العمل على تحسين مختلف القطاعات كالاتمان القضاء التجارة عبر الحدود الضرائب .

5. الإحالات والمراجع :

- 1-أحمد بوريش، و نجلاء لميني. (جوان، 2022). تقييم اصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر وفق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 دراسة تحليلية احصائية باستخدام طريقة ACP. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 9(1)، الصفحات 411-432.
- 2-جلال عبد الله دوكارة، و فيصل مخطاري. (ماي، 2021). دراسة مقارنة حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 5(1)، الصفحات 229-240
- 3-مروة كرامة، و حدة رايس. (1 فيفري، 2018). دراسة تحليلية تقييمية لوضعية الامارات العربية المتحدة في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2008-2018. حويلات جامعة يشار في العلوم الاقتصادية، 5(1)، الصفحات 210-237.
- 4--منيرة سلامي، و يوسف فريشي. (2014). المقاولاتية النسوية في الجزائر -واقع الانشاء وتحديات مناخ الأعمال. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 1(5)، الصفحات 85-104.

5-MERAIMI, S., CHERFAOUI, M., & BEKKOUCHE, K. (2020). Analytic study of Algeria business climat : Evaluation of doing business indicators in comparison with Maghreb countries (Morocco and Tunisia) for the year 2020. Journal ELKISTAS of Management- Economie and Finance, 2(2), pp. 30-45.

6-World Bank Group. (2016-2020). Doing Business. Consulté le 17/6/ 2022, sur <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

7-World Bank Group. (2020). Doing Business Algeria. Consulté le 17/6/ 2022, sur <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf>